

بيروت في 2013/6/21

تعميم رقم 276**موجه إلى المصارف العاملة في لبنان****الموضوع: الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية.**

تطبيقاً للقرار الأساسي رقم 7055 تاريخ 13/8/1998 موضوع تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 48 ولا سيما القسم المتعلق بالحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية، وعطفاً على تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 238 تاريخ 23/10/2002 المتعلق بمتطلبات التحليل والإدارة والمعالجة الائتمانية في ملفات التسهيلات والتوظيفات وتعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 242 تاريخ 30/6/2004 المتعلق بأسس إدارة المخاطر، يطلب من جميع المصارف العاملة في لبنان التقيد بما يلي:

أولاً- التعاريف

لغاية تطبيق هذا التعميم، يقصد بالعبارات التالية ما يلي:

1. "مجموعة مترابطة من المدينين" : مجموعة من المدينين مؤلفة من:

- أ- شخصين طبيعيين أو معنويين أو أكثر يشكّلون مخاطر واحدة لأنّ أحدهم هو المسؤول الرئيسي بشكل مباشر أو غير مباشر عن مخاطر الآخر وهذا ينطبق، على سبيل المثال لا الحصر، على إحدى الحالات التالية:
 - مجموعة المؤسسات التي يكون لدى الشخص الطبيعي أو المعنوي أكثرية حقوق الملكية أو حقوق التصويت فيها أو أكثرية حقوق التصويت في مجالس إدارتها أو سلطة التأثير على المسؤولين المولجين بإدارتها أو سلطة إدارة سياساتها المالية والتشغيلية.
 - مجموعة مؤلفة من مؤسستين أو أكثر تساهم أي منها بما لا يقل عن عشرين بالمئة من رأسمال المؤسسة أو المؤسسات الأخرى.
 - مجموعة مؤلفة من شخصين طبيعيين أو معنويين أو أكثر يكفل أحدهم أو كل منهم الآخر (على سبيل المثال Cross guarantees).

ب- شخصين طبيعيين أو معنويين أو أكثر لا تنطبق عليهم شروط العلاقة المشار إليها في البند (أ) أعلاه، لكن يمكن إعتبارهم بمثابة "مجموعة مترابطة من المدينين" نتيجة الترابط والتداخل في ما بينهم (Interconnectedness) بشكل كبير بحيث تؤثر الصعوبات المالية التي يتعرّض لها أحدهم على الآخر، ممّا ينعكس سلباً على قدرة هذا الأخير على إيجاد التمويل أو على تسديد التزاماته.

يعود للجنة الرقابة على المصارف اعتبار أنّ عدداً من العملاء المدينين في مصرف ما هم بمثابة مستفيد واحد ما لم يتمكن المصرف المعني من إثبات عدم ترابط مخاطر هؤلاء العملاء.

2. **"التسهيلات الممنوحة":** التسهيلات المصرفية المقررة أو المستعملة، أيهما أكبر، بما فيها حصة المصرف في القروض المشتركة (Syndicated Loans)، لمدين واحد أو "مجموعة مترابطة من المدينين"، سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، بعد التثقيب وبعد تنزيل قيمة المؤونات المكوّنة من قبل المصرف لقاءها، إذا وجدت.
- تعتبر سندات الدين المصدّرة من قبل "مجموعة مترابطة من المدينين" أو أي طرف منها والمشتراة من قبل المصرف كجزء من مجموع التسهيلات الممنوحة.
3. **"التسهيلات الممنوحة على أساس مجّع":** "التسهيلات الممنوحة" من قبل المصرف في لبنان وفروعه في الخارج والمصارف والمؤسسات المالية التابعة له في لبنان والخارج والخاضعة لموجب التجميع بحسب أسلوب الدمج الكامل (Global Integration).
4. **"التسهيلات الكبيرة":** التسهيلات الممنوحة التي تساوي أو تزيد عن 10% من الأموال الخاصة للمصرف.
5. **"الأموال الخاصة للمصرف على أساس فروع لبنان والخارج":** الأموال الخاصة المحتسبة وفقاً للملحق رقم 2 "الأموال الخاصة لاحتساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية" على أساس البيانات المالية للمصرف في لبنان وفروعه في الخارج.
6. **"الأموال الخاصة المجمعّة":** الأموال الخاصة المحتسبة وفقاً للملحق رقم 2 "الأموال الخاصة لاحتساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية" على أساس البيانات المالية المجمعّة للمصرف في لبنان وفروعه في الخارج والمصارف والمؤسسات المالية وغير المالية التابعة له في لبنان والخارج والخاضعة لموجب التجميع بحسب أسلوب الدمج الكامل (Global Integration).
7. **"وحدات تابعة":** المصارف والمؤسسات المالية التابعة (Subsidiaries) والخاضعة لموجب التجميع بحسب "أسلوب الدمج الكامل" (Global Integration).

ثانياً- الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية

1. على المصارف أن تتقيّد بجميع النسب المذكورة في المادة الثانية من القرار الأساسي رقم 7055 تاريخ 1998/8/13 موضوع تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 48 والملخصة في الملحق رقم 1 من هذا التعميم "الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية".
2. بيّن هذا الملحق ما يلي:
 - كافة الحدود النظامية المتعلقة بمخاطر التسهيلات المصرفية التي يتوجب على المصارف التقيد بها.
 - نطاق تطبيق كل من هذه الحدود النظامية.
3. لا تخضع للنسب المشار إليها في الملحق رقم 1 المرفق بهذا التعميم العمليات التالية:
 - التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة في لبنان والإعتمادات المكفولة من قبل الدولة اللبنانية.
 - حسابات الإنترنتك (Interbank) مع المصارف والمؤسسات المالية في لبنان والخارج.

- سندات الدين المشتراة من القطاع غير المقيم التي تخضع للشروط وللحدود المنصوص عنها في القرار الأساسي رقم 7274 تاريخ 15/4/1999 موضوع تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 62 المتعلق بالتعامل مع القطاعات غير المقيمة إلا في حال كان مصدر هذه السندات من مديني المصرف. وفي هذه الحالة، تعتبر السندات المصدرة من قبل المدين والمشتراة من قبل المصرف كجزء من مجموع "التسهيلات الممنوحة" وفق التعريف في البند أولاً-2. وبالتالي تخضع هذه السندات للنسب المذكورة في الملحق رقم 1 على أن تراعى في مطلق الأحوال الحدود المشار إليها في القرار الأساسي رقم 7274 تاريخ 15/4/1999 موضوع تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 62.

ثالثاً- الأموال الخاصة المعتمدة في احتساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية

في سبيل احتساب كل من الحدود النظامية المذكورة في الملحق رقم 1 "الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية"، على المصارف أن تعتمد الملحق رقم 2 "الأموال الخاصة لاحتساب الحدود القصوى للإقراض"، وذلك وفقاً لنطاق التطبيق المشار إليه في الملحق رقم 1.

رابعاً- احتساب مخاطر التسهيلات المصرفية

1. عند احتساب مخاطر "التسهيلات المصرفية"، على المصارف أن تتقيّد بما يلي:
 - اعتماد التسهيلات المقررة أو المستعملة (أيهما أكبر). يضاف إلى إجمالي قيمة هذه التسهيلات سندات الدين المصدرة من قبل المدين أو "المجموعة المترابطة من المدينين" والمشتراة من قبل المصرف.
 - تنزيل المؤونات (في حال وجودها) من إجمالي قيمة هذه التسهيلات.
 - تثقيب هذه التسهيلات (بعد تنزيل المؤونات) بأوزان التثقيب المشار إليها في الملحق رقم 3 "أوزان التثقيب المعتمدة لاحتساب صافي مخاطر التسهيلات المصرفية".
2. يتضمّن الملحق رقم 3 مثلاً تطبيقاً حول كيفية تثقيب "التسهيلات الممنوحة".

خامساً- آلية تطبيق الغرامات على التجاوزات

1. في حال التجاوز على أي من الحدود النظامية المذكورة في الملحق رقم 1، يتوجب على المصرف المتجاوز أن يودع احتياطي أدنى خاص لدى مصرف لبنان بالعملة اللبنانية لا ينتج فوائد بما يوازي مثلي قيمة التجاوز.
2. يبقى هذا الحساب مجمّداً لدى مصرف لبنان من تاريخ ظهور التجاوز في التصاريح إلى لجنة الرقابة على المصارف ولغاية ثلاثة أشهر في حال تمت التسوية النهائية للتجاوز خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل.
3. في حال استمرار التجاوز في التصاريح المرسلّة إلى لجنة الرقابة على المصارف إلى الفترة أو الفترات التالية، يجدد تجميد الحساب كل ثلاثة أشهر وفترة ثلاثة أشهر طالما التجاوز ما زال قائماً، إنما يعاد النظر بقيمة الاحتياطي بناءً على التغيّر في قيمة التجاوز المصرّح عنه.
4. يستوفي مصرف لبنان من المصرف الذي لا يتقيّد بموجب إيداع الاحتياطي الأدنى الخاص فائدة جزائية محتسبة وفقاً لأحكام المادة 77 من قانون النقد والتسليف وذلك بمعدّل مثلي الفائدة المطبقة على التسليفات التي يمنحها مصرف لبنان لقاء سندات تجارية.
5. يتوجب على كل مصرف متجاوز على أي من الحدود النظامية المذكورة في الملحق رقم 1 إعلام لجنة الرقابة على المصارف رسمياً عند التسوية النهائية للتجاوز.

سادساً- المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التسهيلات الكبيرة

1. على جميع المصارف العاملة في لبنان التقيد بما يلي:
 - أ. إعداد ملفات تسليف مكتملة لجميع التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف وفقاً لمتطلبات تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 238 تاريخ 2002/10/23، على أن يراعى في هذا الشأن المتطلبات الإضافية المطلوبة في ما خص كبار المدينين.
 - ب. وضع سقف داخلي لمخاطر الائتمان (Internal Risk Limits) يصادق عليها مجلس الإدارة بما يضمن توزيع وتنويع هذه المخاطر على صعيد المدين الواحد أو "المجموعة المترابطة من المدينين" وعلى الصعيد الجغرافي والقطاعات الاقتصادية، على أن تراعى الحدود النظامية المذكورة في الملحق رقم 1.
 - ج. إجراء اختبارات ضغط لمخاطر التركيز الائتماني (Stress Test of Credit Concentration Risk)، على الأقل مرة في السنة لقياس قدرة المصرف على تحمّل تقلبات السوق والتغيرات المفاجئة ومدى تأثيرها على أوضاعه المالية وعلى أن تشمل هذه الاختبارات الضمانات المقدمة لقاء التسهيلات الممنوحة ليصار على ضوء ذلك إلى تعديل السقف الموضوع بما يحدّ من المخاطر التي يتعرّض لها.
 - د. إجراء اختبارات تدني (Impairment Tests) على جميع ملفات التسليف، بما فيها "التسهيلات الكبيرة"، وذلك مرة في السنة على الأقل عملاً بالمعايير الدولية للتقارير المالية (International Financial Reporting Standards).
2. على المصرف اللبناني، عند القيام بمنح تسهيلات مصرفية مشتركة لمدين واحد أو "المجموعة مترابطة من المدينين" مع أي من فروع المصرف في الخارج أو "وحداته التابعة" في لبنان والخارج، حصر ملف التسهيلات العائد للمدين الواحد أو "المجموعة مترابطة من المدينين" بالمركز الرئيسي للمصرف الأم أو بإحدى الوحدات المقرضة التابعة له وذلك كي تكون قرارات منح التسهيلات ومتابعة تطورها منسجمة مع السياسة العامة لإدارة المخاطر (بما فيها تحديد سقف المخاطر المقبولة Risk Limits) المحددة من قبل المصرف الأم على أساس المجموعة ككل.
- وفي حال حفظ أصل الملف في إحدى "الوحدات التابعة"، على المركز الرئيسي للمصرف الأم في لبنان أن يحتفظ بنسخة كاملة مطابقة للملف الأصلي الذي يقتضي أن ينظم وفقاً لتعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 238 تاريخ 2002/10/23.

3. على المركز الرئيسي للمصرف الأم اللبناني العمل على الاحتفاظ بنسخة عن ملفات التسهيلات العائدة للعملاء التي تفوق قيمة "التسهيلات الممنوحة" لهم على صعيد مجمّع نسبة 10% من "الأموال الخاصة المجمعّة" حتى في حال كانت ممنوحة فقط من قبل الفروع أو "الوحدات التابعة" في الخارج.

سابعاً- التصريح إلى لجنة الرقابة على المصارف

1. على جميع المصارف العاملة في لبنان تزويد لجنة الرقابة على المصارف فصلياً بالتمودجين التاليين المشار إليهما في الملحق رقم 4 "التصاريح المطلوب إرسالها فصلياً إلى لجنة الرقابة على المصارف":
 - أ- نموذج رقم C-8: التسهيلات الممنوحة للاستعمال في دولة معينة في الخارج.
 - ب- نموذج رقم G-8: التسهيلات الممنوحة إلى مدين واحد أو "مجموعة مترابطة من المدينين" لاستعمالها في لبنان وفي الخارج.

2. يرسل كل من هذين النموذجين وفقاً لما هو مشار إليه في الملحق رقم 4.
3. يتضمن الملحق رقم 5 مثالاً تطبيقياً حول كيفية احتساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية والتجاوزات على الحدود القصوى المفروضة إن وجدت.
4. يبدأ التصريح وفقاً لهذين النموذجين بدءاً من الوضعيات الموقوفة في 2013/6/30. تمنح المصارف مهلة لغاية 2013/8/15 لإرسال التصاريح لأول مرة على أن ترسل التصاريح الفصلية في ما بعد 2013/6/30 مع باقي التصاريح وفي المهل المحددة لهذه التصاريح.
5. ستقوم دائرة المعلوماتية في لجنة الرقابة على المصارف بإرسال البرامج المعلوماتية ذات العلاقة بالنموذجين المستحدثين إلى المصارف على عنوان البريد الإلكتروني (E-Mail) المعتمد لكل منها يوم الإثنين في 23 حزيران 2013. كما أنه يمكن للمصارف، ابتداءً من يوم الإثنين، تحميل (Download) هذه النماذج على حواسيبها عن طريق الدخول إلى صفحة التعاميم والمذكرات على موقع لجنة الرقابة www.bccl.gov.lb/circularsarabic.html وفتح التعميم رقم 276 ومن ثم النقر على الرابط الإلكتروني (Link) الموجود في أسفل التعميم المنشور.
6. في ما خصّ النماذج 1-8 و 2-8 و 3-8 و 4-8 فيجب التوقف عن التصريح عنها ابتداءً من وضعية 2013/6/30 وتبقى تلك النماذج معلقة في القائمة لاستعمالها في تصحيح المعلومات القديمة في حال اقتضى التصحيح.

ثامناً- التعاميم والمذكرات الملغاة

يلغى تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 258 تاريخ 2007/12/5 ومذكرة لجنة الرقابة على المصارف رقم 2008/6 تاريخ 2008/2/4.

عن لجنة الرقابة على المصارف

أسامة مكداشي
الرئيس

- الملاحق:**
- 1: ملحق رقم 1: الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية.
 - 2: ملحق رقم 2: الأموال الخاصة لاحتساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية.
 - 3: ملحق رقم 3: أوزان التثقيل المعتمدة لاحتساب صافي مخاطر التسهيلات المصرفية (مع مثال تطبيقي حول كيفية تثقيل التسهيلات المصرفية)
 - 4: ملحق رقم 4: التصاريح المطلوب إرسالها فصلياً إلى لجنة الرقابة على المصارف.
 - 5: ملحق رقم 5: مثال تطبيقي حول كيفية احتساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية والتجاوزات على الحدود القصوى المفروضة.

اضغط على هذا الرابط Patch1.24.rar لتحميل الملف

ملحق رقم 1

الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية¹

وفقاً للقرار الأساسي رقم 7055 تاريخ 13/8/1998موضوع تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 48

التسهيلات	الحد الأقصى (نسبة من الأموال الخاصة)	نطاق التطبيق
I- الحدود القصوى للتسهيلات الممنوحة إلى مدين واحد أو مجموعة مترابطة من المدينين²		
استعمال في الخارج	10%	فروع لبنان والخارج ²
استعمال في لبنان والخارج ⁴	20%	فروع لبنان والخارج ³
	20%	مجمّع ³
II- الحد الأقصى لمجموع التسهيلات الكبيرة "Large Exposure"		
استعمال في لبنان والخارج	400%	مجمّع ³
III- الحدود القصوى للتسهيلات الممنوحة لاستعمالها في دولة واحدة في الخارج		
ولة مصنفة تصنيفاً سيادياً BBB وما فوق	50%	فروع لبنان والخارج ²
	575%	فروع لبنان والخارج
ولة مصنفة تصنيفاً سيادياً ما دون BBB أو غير مصنفة	25%	فروع لبنان والخارج ²
	550%	فروع لبنان والخارج
IV- التسهيلات الممنوحة لاستعمالها في مجموعة دول في الخارج		
مجموعة دول مصنفة ما دون BBB أو غير مصنفة	100%	فروع لبنان والخارج ²
	125% ⁶	فروع لبنان والخارج
V- الحد الأقصى لمجموع التسهيلات المستعملة في الخارج		
استعمال في الخارج فقط لجميع الدول وبغض النظر عن التصنيف السيادي لهذه الدول)	400%	فروع لبنان والخارج ²

ملاحظات

- 1- على جميع المصارف العاملة في لبنان بما فيها المصارف التابعة لمصارف لبنانية أخرى التقيّد بالنسب المشار إليها في الجدول أعلاه.
- 2- في حال لم يكن لدى المصرف فروع في الخارج يكون نطاق التطبيق على أساس فروع لبنان.
- 3- في حال لم يكن لدى المصرف وحدات تابعة تخضع لموجب التجميع بحسب أسلوب الدمج الكامل (في لبنان أو في الخارج)، يكون نطاق تطبيق على أساس فروع لبنان والخارج في حال كان لدى المصرف فقط فروع في الخارج) أو على أساس فروع لبنان.
- 4- المصارف التي لديها فروع في الخارج ووحدات تابعة في الخارج خاضعة لموجب التجميع بحسب أسلوب الدمج الكامل (Global Integration) أن تتقيّد بالحد الأقصى للتسهيلات الممنوحة" إلى مدين واحد أو مجموعة مترابطة من المدينين" على أساس فروع لبنان والخارج على أساس مجمّع.
- 5- مع التسهيلات الإضافية الممنوحة من الفرع/فروع في الخارج والمستعملة في الدولة حيث يتواجد الفرع/فروع، شرط أن تكون هذه هيئات إضافية ممولة من ودائع زبائن يتم استقطابها من السوق المحلية في الدولة التي يتواجد فيها الفرع/فروع.
- 6- مع التسهيلات الإضافية الممنوحة من الفرع/فروع في الخارج والمستعملة في الدول حيث يتواجد الفرع/فروع، شرط أن تكون هذه هيئات إضافية ممولة من ودائع زبائن يتم استقطابها من السوق المحلية في الدول التي يتواجد فيها الفرع/فروع.

ملحق رقم 2

الأموال الخاصة لاحتمساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية

رقم الفرز الآلي	عناصر الأموال الخاصة (وفقاً لبنود وضعية المصارف - نموذج ٢٠١٠)
22010	سهم رأس المال العادية أو مخصصات رأس المال
21941+22015	سهم رأس المال التفضيلية الدائمة غير متراكمة الفوائد والأدوات المالية المشابهة وعلاوات
22020	لأموال المخصصة للتوظيفات العقارية
22030	لمقدمات النقدية المخصصة لرأس المال
21910+21920+21930+21940-21941	علاوات إصدار الأسهم العادية والاحتياطيات وعلاوات الاندماج
22100	نتائج سابقة مدورة أرباح أو (خسائر)
(22200)	نتيجة الدورة المالية - إذا خسائر
(22300)	حسابات الأعباء والإيرادات - إذا خسائر
(21971)	روقات متراكمة من تحويل أصول مالية بالعملة الأجنبية (إذا سلبية)
(22740)	مجموع الخسائر غير المحققة على الأدوات المالية المصنفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى (Fair Value Through OCI)
(22400)	سهم العادية والسندات ذات علاقة بالأموال الخاصة المعاد شراؤها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (لما في ذلك رصيد شهادات الإيداع العمومية (GDR) المرتبطة بأسهم المصرف)
(12700)	ينزل: الشهرة
()	ينزل: النقص في المؤونات المطلوبة
()	ينزل: النقص في احتياطي عقارات ومساهمات للتصفية
()	ينزل: النقص في الاحتياطي الخاص مقابل الديون المشكوك بتحصيلها التي لم يتم تسويتها حسب تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 73 تاريخ 2000/10/18
()	ينزل للتجاوز على الحد الأقصى المسموح به بموجب المادة 152 أو 153 من قانون النقد والتسليف أيهما أكبر ¹
	مجموع الأموال الخاصة لاحتمساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية

1- يحتسب التجاوز على المادة 152 على أساس فروع لبنان أو المجموعة في لبنان (حيث ينطبق) وفق النصوص التنظيمية الصادرة عن مصرف لبنان والنصوص التطبيقية الصادرة عن لجنة الرقابة على المصارف.

يحتسب التجاوز على المادة 53 للمصارف على أساس فروع لبنان أو مجمع (حيث ينطبق) وفق النصوص التنظيمية الصادرة عن مصرف لبنان والنصوص التطبيقية الصادرة عن لجنة الرقابة على المصارف.

ملحق رقم 3

أوزان التثقييل المعتمدة لاحتماب صافي مخاطر التسهيلات المصرفية

1- أوزان التثقييل	
أوزان التثقييل	نوع التسهيلات
50%	السندات التجارية المحسومة بالقيمة الاسمية
لتسهيلات الممنوحة لقاء سندات تجارية برسم التأمين	
50%	طر التسهيلات الذي يساوي أو يقل عن نصف قيمة السندات التجارية برسم التأمين
100%	طر التسهيلات الذي يزيد عن نصف قيمة السندات التجارية برسم التأمين
لتسهيلات الممنوحة لقاء عقارات أو أبنية	
50%	شطر التسهيلات الذي يساوي أو يقل عن (نصف قيمة التخمين) أو (التأمين) (أيهما أقل)
100%	شطر التسهيلات الذي يزيد عن (نصف قيمة التخمين) أو (التأمين) (أيهما أقل)
لتسهيلات الممنوحة لقاء سندات قيم منقولة باستثناء السندات السيادية اللبنانية	
50%	شطر التسهيلات الذي يساوي أو يقل عن نصف القيمة السوقية لمحفظه سندات القيم المنقولة
100%	شطر التسهيلات الذي يزيد عن نصف القيمة السوقية لمحفظه سندات القيم المنقولة
لتسهيلات لقاء السندات السيادية اللبنانية لسندات خزينة وشهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان بالليرة اللبنانية أو بالعملة الأجنبية	
0%	شطر التسهيلات الذي يساوي أو يقل عن 75% من قيمة محفظه السندات السيادية اللبنانية
100%	شطر السلفة الذي يزيد عن 75% من قيمة محفظه السندات السيادية اللبنانية
لتسهيلات لقاء ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية تكون مقبولة من لجنة الرقابة على المصارف، في حال كانت الضمانة النقدية أو الكفالة المصرفية بنفس عملة التسهيلات	
0%	طر التسهيلات الذي يساوي أو يقل عن قيمة الضمانة النقدية أو الكفالة المصرفية
100%	طر التسهيلات الذي يزيد عن قيمة الضمانة النقدية أو الكفالة المصرفية
لتسهيلات لقاء ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية تكون مقبولة من لجنة الرقابة على المصارف، في حال كانت الضمانة النقدية أو الكفالة المصرفية بعملة مختلفة عن عملة التسهيلات	
0%	طر التسهيلات المغطى بضمانة نقدية أو بكفالة مصرفية بنسبة 120%
100%	طر التسهيلات غير المغطى بضمانة نقدية أو بكفالة مصرفية
لبيانات القطع بالعملة الأجنبية لقاء عملات أجنبية أخرى (لبيانات المضاربة الفورية ولأجل)	
0%	عملية القطع المستوفى عنها هامش نقدي بنسبة صافية لا تقل عن 20% من قيمة العملية
20%	عملية القطع غير المستوفى عنها أو مستوفى عنها هامش نقدي بنسبة صافية يقل عن 20% من قيمة العملية
100%	التسهيلات المكشوفة أو لقاء كفالات شخصية
100%	القبولات
20%	لتعهدات بموجب كفالات إشتراك في المنقاصات

أوزان التثقيـل	نوع التسهيلات
50%	التعهدات بموجب كفالات حسن تنفيذ
100%	التعهدات بموجب كفالات (ما عدا الإشتراك في المناقصات وكفالات حسن التنفيذ)
20%	الإعتمادات المستندية المضمونة بالبضائع
50%	الإعتمادات المستندية غير المضمونة بالبضائع
يتمّ تثقيـل القيم المشار إليها أدناه بحسب التصنيف الائتماني للطرف المقابل	عقود الفوائد (Interest Rate Contracts)
1% من القيمة التعاقدية (Notional Amount)	فترة الاستحقاق الأساسية (سنة أو أقل)
2% من القيمة التعاقدية (Notional Amount)	فترة الاستحقاق الأساسية (أكثر من سنة)
يتمّ تثقيـل القيم المشار إليها أدناه بحسب التصنيف الائتماني للطرف المقابل	عقود العملات (غير عمليات القطع المشار إليها أعلاه) وعقود عمليات على أدوات أخرى
4% من القيمة التعاقدية (Notional Amount)	فترة الاستحقاق الأساسية (سنة أو أقل)
8% من القيمة التعاقدية (Notional Amount)	فترة الاستحقاق الأساسية (أكثر من سنة)

ملحق رقم 3 (تابع)

2- مثال تطبيقي حول كيفية تثقيف التسهيلات المصرفية

(القيم بملايين ل.ل.)

قيمة التعرض بعد التثقيف	تفاصيل احتساب الشطور		قيمة الضمانة	قيمة التعرض قبل التثقيف	نوع التعرض
	نسبة التثقيف	قيمة الشطر الخاضع			
325	50%	150	300	400	تسهيلات لقاء سندات تجارية برسم التأمين
	100%	250			
750	50%	500	قيمة التخمين: 2000 قيمة التأمين: 500	1,000	تسهيلات لقاء عقارات أو أبنية ¹
	100%	500			
500	50%	500	1000	750	تسهيلات لقاء سندات قيم منقولة ²
	100%	250			
0	0%	1000	1500	1,000	تسهيلات لقاء سندات سيادية لبنانية طبادرة بالليرة أو بالعملة الأجنبية)
	100%	0			
250	0%	750	750	1,000	تسهيلات لقاء ضمانات نقدية أو كفالة مصرفية مقبولة من لجنة الرقابة على المصارف (الضمانة النقدية أو الكفالة المصرفية هي بنفس عملة التسهيلات)
	100%	250			
375	0%	625	750	1,000	تسهيلات لقاء ضمانات نقدية أو كفالة مصرفية مقبولة من لجنة الرقابة على المصارف (الضمانة النقدية أو لكفالة المصرفية هي بعملة مختلفة عن عملة التسهيلات) ³
	100%	375			
0	0%	120	30	استلام 120 تسليم 100	عملية قطع لأجل استلام عملة أجنبية معينة لقاء تسليم عملة أجنبية أخرى مستوفى مقابلها هامش نقدي بنسبة تساوي أو تفوق 20% من قيمة العملية ⁴
24	20%	120	10	استلام 120 تسليم 100	عملية قطع لأجل استلام عملة أجنبية معينة لقاء تسليم عملة أجنبية أخرى غير مستوفى مقابلها هامش نقدي أو مستوفى مقابلها هامش نقدي يقل عن 20% من قيمة العملية .
500	100%	500	-	500	تسهيلات مكشوفة
100	100%	100	500	100	تسهيلات لقاء كفالات شخصية
200	100%	200	-	200	القبولات
10	20%	50	-	50	لتعهدات بموجب كفالات إشتراك في المناقصات
40	50%	80	-	80	التعهدات بموجب كفالات حسن تنفيذ
80	100%	80	-	80	التعهدات بموجب كفالات (با عدا الإشتراك في المناقصات وكفالات حسن التنفيذ)
20	20%	100	-	100	الإعتمادات المستندية المضمونة بالبضائع
25	50%	50	-	50	الإعتمادات المستندية غير المضمونة بالبضائع
5	50%	10	-	10	عقد فوائد فترة الاستحقاق الاساسية أقل من سنة ⁵

ملاحظات

1- إن نصف قيمة التخمين تساوي 1000 وبما أن قيمة التأمين تساوي 500 وهي أقل من نصف قيمة التخمين، فإن شرط السلفة الذي يساوي قيمة التأمين (أي 500) يخضع لنسبة تثقيل 50% والشرط المتبقي يخضع لنسبة تثقيل 100% .

2- تؤخذ بالاعتبار القيمة السوقية لمحفظه سندات القيم المنقولة الموضوعه كضمانة.

3- إن قيمة الضمانة المعدلة (بسبب اختلاف عملة الضمانة وعملة التسهيلات) تساوي 625 مليون ل.ل. أي ما يوازي 750 / 120%. بالتالي إن شرط التسهيلات الخاضع لنسبة لتثقيل 0% يبلغ 625 مليون ل.ل. والرصيد المتبقي من التسهيلات أي 325 مليون يخضع لنسبة تثقيل 100% .

4- إن عملية القطع المجراة مع المدين تتمثل بما يلي: استلام من العميل ما يوازي 120 مليون ل.ل. من عملة الدأ. مقابل تسليم ما يوازي 100 مليون ل.ل. من عملة اليورو. إن الهامش النقدي المفروض هو 20% من القيمة التعاقدية للعقد البالغة 120 مليون ل.ل. وبما أن الهامش المتوفر هو أكبر من الهامش النقدي المفروض تنقل التسهيلات بنسبة 0% في حال كان الهامش النقدي أقل من المفروض أو في حال عدم وجود هامش نقدي يتم تثقيل التسهيلات بنسبة 20% .

5- إن القيمة التعاقدية للعقد هي ما يوازي 1 مليار ل.ل. نظراً إلى كون فترة الاستحقاق الأساسية هي اقل من سنة إن عامل التحويل هو 1% إن قيمة التعرض قبل التثقيل هي 10 مليون ل.ل. نفترض أن هذا العقد قد تم مع شركة مصنفة ائتمانياً A- بحسب S&P لستناداً إلى الطرق المعتمدة في احتساب الملاءة، إن نسبة التثقيل المرتبطة بهذا العميل هي 50%. بالتالي إن مبلغ الـ 10 مليون ل.ل. يخضع لنسبة تثقيل 50% .

ملحق رقم 4

التصاريح المطلوب إرسالها فصلياً إلى لجنة الرقابة على المصارف

نموذج رقم 8-C: التسهيلات الممنوحة لاستعمالها في دولة واحدة في الخارج (على أساس فروع لبنان والخارج)

(يقم بما يوازي ملايين ل.ل)

التجاوز	الحد الأقصى المسموح به مع الأخذ بالاعتبار التسهيلات الإضافية الممنوحة من الفروع المتواجدة في كل من هذه الدول والممولة من ودائع زيانن مستقطبة من هذه الدول	صافي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة بعد التثقل بالمخاطر وبعد تنزيل المبلغ الموافق عليه للتجاوز	مبلغ موافق عليه للتجاوز على الحد الأقصى للتسهيلات المستعملة في دولة واحدة في الخارج	الأموال الخاصة	منها صافي التسهيلات بعد التثقل		صافي التسهيلات بعد التثقل		منها: صافي التسهيلات الممنوحة من الفروع المتواجدة في كل من الدول المصرح بها والممولة من ودائع الزيانن المستقطبة من هذه الدول		صافي التسهيلات (أي بعد تنزيل المودعات إن وجدت) قبل التثقل		التصنيف السيادي للبلد BBB & above Below BBB not rated	بلد استعمال التسهيلات
					تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة		
	b	a	col 10	col 9	col 8	col 7	col 6	col 5	col 4	col 3	col 2	col 1		
(a - b) if >0	$50\% \cdot \text{col } 9 + \text{Min} ((25\% \cdot \text{col } 9), (\text{col } 7 + \text{Col } 8))$	$(\text{col } 5 + \text{col } 6 - \text{col } 10)$												
(a - b) if >0	$50\% \cdot \text{col } 9 + \text{Min} ((25\% \cdot \text{col } 9), (\text{col } 7 + \text{Col } 8))$	$(\text{col } 5 + \text{col } 6 - \text{col } 10)$												
														المجموع للدول المصنفة BBB وما فوق
(a - b) if >0	$25\% \cdot \text{col } 9 + \text{Min} ((25\% \cdot \text{col } 9), (\text{col } 7 + \text{col } 8))$	$(\text{col } 5 + \text{col } 6 - \text{col } 10)$												
(a - b) if >0	$25\% \cdot \text{col } 9 + \text{Min} ((25\% \cdot \text{col } 9), (\text{col } 7 + \text{col } 8))$	$(\text{col } 5 + \text{col } 6 - \text{col } 10)$												
(a - b) if >0	$100\% \cdot \text{col } 9 + \text{Min} ((25\% \cdot \text{col } 9), (\text{col } 7 + \text{col } 8))$	$\text{col } 5 + \text{col } 6$												المجموع للدول المصنفة ما دون BBB وغير المصنفة
(a - b) if >0	$400\% \cdot \text{col } 9$	$\text{col } 5 + \text{col } 6$												جموع التسهيلات الممنوحة لاستعمالها في الخارج (لغاية 400% من الأموال الخاصة)

ملاحظات

1- كيفية إرسال النموذج رقم 8-C: يسأل هذا النموذج على أساس فروع لبنان والخارجي حال لم يكن لدى المصرف فروع في الخارج يرسل هذا النموذج على أساس فروع لبنان.

على جميع المصارف أن تعتمد التصنيف الأحدث بين وكالات التصنيف وفي حال كان هناك عدة تصنيفات حديثة في نفس الفترة، يعتمد التصنيف الائتماني الأدنى بين هذه التصنيفات على أن يتم تحويل التصنيفات المعتمدة إلى ما يوازي التصنيف المعتمد من قبل وكالة Standard & Poors.

3- يتم التصريح عن كل الدول حيث هناك تسهيلات مستعملة فيها (باستثناء لبنان)

4- إن العواميد الثلاثة الأخيرة تحسب تلقائياً.

ملحق رقم 5

مثال تطبيقي حول كيفية احتساب الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية والتجاوزات على الحدود القصوى المفروضة

نموذج رقم 8-C: التسهيلات الممنوحة لاستعمالها في دولة واحدة في الخارج (على أساس فروع لبنان والخارج)

(القيم بما يوازي ملايين ل.ل)

التجاوز	لحد الأقصى المسموح به (مع الأخذ بالاعتبار التسهيلات الإضافية الممنوحة من الفروع المتواجدة في كل من هذه الدول والممولة من ودائع زبائن مستقطبة من هذه الدول)	صافي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة بعد التثقيف بالمخاطر وبعد تنزيل المبلغ الموافق عليه للتجاوز	مبلغ موافق عليه للتجاوز على الحد الأقصى للتسهيلات المستعملة في دولة واحدة في الخارج	الأموال الخاصة	منها صافي التسهيلات بعد التثقيف		صافي التسهيلات بعد التثقيف		منها: صافي التسهيلات الممنوحة من الفروع المتواجدة في كل من الدول المصاح عنها والممولة من ودائع الزبائن المستقطبة من كل من هذه الدول		صافي التسهيلات (أي بعد تنزيل المؤنات إن وجدت) قبل التثقيف		التصنيف السبادي للبلد BBB & above Below BBB not rated	بلد استعمال التسهيلات
					تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة		
					تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة		
150	75	225	0	100	20	70	50	175	20	70	50	200	BBB & above	فرنسا
5	65	70	10	100	5	10	5	75	10	10	10	100	BBB & above	لوكسنبورغ
					25	80	55	250	30	80	60	300	المجموع للدول المصنفة BBB وما فوق	
90	50	140	10	100	0	150	0	150	0	150	0	150	Below BBB	قبرص
65	25	90	10	100	0	0	25	75	0	0	50	75	Below BBB	مصر
125	125	250		100	0	150	25	225	0	150	50	225	المجموع للدول المصنفة ما دون BBB وغير المصنفة	
155	400	555		100	25	230	80	475	30	230	110	525	مجموع التسهيلات الممنوحة لاستعمالها في الخارج	

نموذج رقم 8-G: التسهيلات الممنوحة إلى مدين واحد أو مجموعة مترابطة من المدينين لاستعمالها في لبنان والخارج (على أساس فروع لبنان والخارج ومجموع)

(قيم بما يوازي ملايين ل.ل)

نسبة 10% من الأموال الخاصة			نسبة 20% من الأموال الخاصة			المبلغ الموافق عليه للتجاوز على الحد الأقصى المسموح به لاستعمال فقط في الخارج (نسبة 20%)	المبلغ الموافق عليه للتجاوز على الحد الأقصى المسموح به لاستعمال في لبنان والخارج (نسبة 20%)	الأموال الخاصة	صافي التسهيلات بعد التقليل		صافي التسهيلات قبل التقليل		المؤونات المكوّنة		التسهيلات قبل التقليل وقبل تنزيل المؤونات المكوّنة لقاؤها		بلد استعمال التسهيلات	الرقم الخاص بالمجموعة المترابطة من المدينين التي ينتمي إليها المدين	اسم المجموعة المترابطة من المدينين التي ينتمي إليها المدين	رقم المدين في مركزية المخاطر	اسم المدين
التجاوز	الحد الأقصى المسموح به	مجموع صافي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة بعد التقليل وبعد تنزيل المبلغ الموافق عليه للتجاوز على الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات لاستعمال في الخارج	التجاوز	الحد الأقصى المسموح به	مجموع صافي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة بعد التقليل وبعد تنزيل المبلغ الموافق عليه للتجاوز على الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات لاستعمال في لبنان والخارج				تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات مباشرة	تسهيلات غير مباشرة	تسهيلات غير مباشرة					
								100	15	30	30	30	0	10-	30	40	لبنان	1111	مجموعة أ	23123	مدين 1
								100	5	10	10	20	0	0	10	20	فرنسا	1111	مجموعة أ	25578	مدين 2
								100	20	10	20	10	0	0	20	10	ألمانيا	1111	مجموعة أ	25578	مدين 2
20	10	30	65	20	85	15	5	100	40	50	60	60	0	10-	60	70		1111	مجموعة أ		
0	10	3	0	20	13	10	0	100	5	8	5	10	0	0	5	10	العراق	2222	مجموعة مدين 3	0	مدين 3
20		33	65		98	25	5		45	58	65	70	0	10-	65	80					المجموع العام

التجاوز	الحد الأقصى المسموح به (400% من الأموال الخاصة)	مجموع صافي التسهيلات الكبيرة بعد التقليل	مجموع التسهيلات للمجموعات التي تفوق كل منها 10% من الأموال الخاصة
0	400	103	